A/54/35

الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والخمسون
الملحق رقم ٣٥ (A/54/35)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والخمسون
الملحق رقم ٣٥ (A/54/35)

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الأمم المتحدة · نيويورك، ١٩٩٩

ملاحظة

تتألف رمـوز وثائـق الأمم المتحدة من حـروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN No.: 0255-2086

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
كتاب الإحالة		iv
الفصل		
الأول - مقدمة	١ - ٥	١
الثاني - ولاية اللجنة	٦ - ٩	٢
الثالث - تنظيم الأعمال	١٠-١٥	٣
ألف - العضوية وأعضاء المكتب	١٠-١٢	٣
باء - المشاركة في أعمال اللجنة	١٣-١٥	٣
الرابع - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين	١٦-٢٩	٤
الخامس - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة	٣٠-٧٤	٨
ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٩/٥٣	٣٠-٣٧	٨
١ - الإجراءات المتخذة في الجمعية العامة والرسائل الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام	٣١-٣٥	٩
٢ - مشاركة رئيس اللجنة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية	٣٦-٣٧	١١
باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٩/٥٣ و ٤٠/٥٣	٣٨-٧٢	١٢
١ - المؤتمر الدولي لبيت لحم ٢٠٠٠	٤٣-٤٨	١٣
٢ - اجتماع الأمم المتحدة الأفريقي لنصرة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف	٤٩-٥٣	١٤
٣ - الاجتماع الدولي للأمم المتحدة بشأن عقد مؤتمر إجراءات إنفاذ اتفاقية جنيف الرابعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس	٥٤-٥٧	١٥
٤ - زيارة وفد اللجنة لغزة	٥٨-٦٠	١٥
٥ - التعاون مع المنظمات غير الحكومية	٦١-٦٤	١٦
٦ - البحوث والرصد والمنشورات	٦٥-٦٧	١٦
٧ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين	٦٨-٦٩	١٧
٨ - برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية	٧٠	١٨
٩ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني	٧١-٧٢	١٨
جيم - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧/٥٣	٧٣-٧٤	١٨
السادس - الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام عملا بقرار الجمعية العامة ٤١/٥٣	٧٥-٨٣	١٩
السابع - استنتاجات اللجنة وتوصياتها	٨٤-٩٢	٢١

كتاب الإحالة

١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

السيد الأمين العام،

يوشك فجر الألفية الجديدة أن يطلع على الإنسانية، والشعب الفلسطيني ما زال يرنو إلى تحقيق أمانيه في ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، وهي الحقوق التي حرم منها طوال ما يربو الآن على خمسة عقود. ويشارف الشعب الفلسطيني اليوم مرحلة حرجة في تاريخه ستتخذ فيها قرارات وتقع تحولات تنطوي على عواقب تاريخية تمس مستقبل منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وتسعى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف جاهدة منذ نشأتها في عام ١٩٧٥ دعم الشعب الفلسطيني في مسعاه من أجل إعمال هذه الحقوق، وعلى وجه التحديد، حقه في تقرير المصير دون أي تدخل خارجي، وحقه في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية؛ وحقه في العودة إلى دياره وممتلكاته التي أخرج منها. وستواصل اللجنة تقديم الدعم اللازم للشعب الفلسطيني إلى أن يتمكن من بلوغ هذه الحقوق.

وتثني اللجنة على ما تبذلونه من جهود من أجل دعم عملية السلام في الشرق الأوسط والتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، وتوفير مختلف أشكال المساعدة الاقتصادية إلى الشعب الفلسطيني، وتحمل مهمة إصلاح الاقتصاد الفلسطيني على صعوبتها، وكفالة الحيوية والاستدامة لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني. كما أن اللجنة على ثقة من قيام الأمم المتحدة بتقديم الدعم المتواصل للشعب الفلسطيني ومساعدته في المضي بثبات نحو إقامة الدولة وإنعاش الاقتصاد.

وإذ نأمل في أن يسهم عملنا إسهاما بناء في مداولات الجمعية العامة، يشرفني أن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتقديمه إلى الجمعية العامة، وفقا للفقرة ٥ من قرارها ٣٩/٥٣ المؤرخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. ويغطي التقرير الفترة من ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

وتفضلوا سيادتكم بقبول أسمى آيات تقديري.

(توقيع) إبرا ديغان كا
رئيس اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الفصل الأول - مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بقرارها ٣٣٧٦ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، وكلّفتها مهمة التوصية ببرنامج القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، التي اعترفت بها الجمعية العامة في قرارها ٣٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

٢ - وكانت الجمعية العامة قد أيدت التوصيات التي قدمتها إليها اللجنة في تقريرها الأول[١]، كأساس لحل القضية الفلسطينية. وواصلت في تقاريرها التالية[٢] التأكيد على أن أي حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية التي تمثل جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي، يجب أن يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإلى المبادئ الأساسية التالية: انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛ واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا؛ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته لهذه الحقوق. وفي المقام الأول حقه في تقرير المصير. ولعدم إمكان تنفيذ توصيات اللجنة، تجدد الجمعية العامة ولاية اللجنة سنويا وتطلب إليها تكثيف جهودها من أجل تحقيق أهدافها.

٣ - وقد رحبت اللجنة بالانفراج التاريخي الذي حدث في عملية السلام في عام ١٩٩٣ وما تلاه من خطوات مهمة نحو التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وفي الوقت نفسه، واصلت اللجنة العمل من أجل الإعمال الكامل للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة، ومن أجل تعبئة المساعدة والتضامن الدوليين اللازمين خلال الفترة الانتقالية.

٤ - وإذ رحبت اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بتوقيع مذكرة واي ريفر، أعربت عن قلقها إزاء قيام الحكومة الإسرائيلية في وقت لاحق بتجميد تنفيذ الاتفاقية مما أدى إلى توقف مفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية لفترة طويلة. وعقب الانتخابات الإسرائيلية التي أجريت في أيار/ مايو ١٩٩٩، كانت اللجنة تأمل أن يكون في مقدور الحكومة الإسرائيلية الجديدة إجراء تغييرات إيجابية في عملية السلام، وعلى أرض الواقع. وفي هذا الصدد، أحاطت اللجنة علما بالنية المعلنة للجانب الإسرائيلي، على النحو الوارد في المبادئ التوجيهية الأساسية لحكومة إسرائيل المؤرخة ٦ تموز/يوليه ١٩٩٩، باحترام الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين وتنفيذها. ورأت اللجنة أن استئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية في آب/أغسطس ١٩٩٩، وتوقيع مذكرة شرم الشيخ في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وتنفيذ المرحلة الأولى من إعادة الانتشار الإسرائيلي الإضافي من الضفة الغربية وبدء مفاوضات الوضع النهائي، تشكل تطورات إيجابية ومشجعة. وأحاطت اللجنة علما أيضا بالالتزام الذي أقره الطرفان بشأن التوصل إلى اتفاق إطاري في غضون خمسة أشهر من تاريخ استئناف مفاوضات الوضع النهائي، وإبرام اتفاق شامل بشأن جميع قضايا الوضع النهائي في غضون سنة، أي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وأعربت اللجنة عن أملها في أن تتقدم هذه المفاوضات المهمة بروح الثقة والتفاهم بين الطرفين، وأن تسفر عن نتائج ملموسة. لكن اللجنة تعاود تأكيد موقفها المبدئي وهو، أن سياسات وممارسات الاحتلال الجارية الآن تشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف المتعلقة

بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ (اتفاقية جنيف الرابعة)[٣]، ولقرارات مجلس الأمن، وتنطوي على تهديد خطير لعملية السلام. ويمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار الحالة على أرض الواقع.

٥ - وقد ساندت اللجنة بقوة جميع المساعي الدولية الرامية إلى استئناف عملية السلام بسرعة، وتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. واللجنة، من جانبها، بوصفها جهاز الجمعية العامة المكلف بتناول القضية الفلسطينية، شاركت، في مختلف المبادرات الدولية المتخذة في هذا الصدد. وتعتزم مواصلة القيام بذلك إلى أن يتم التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف إعمالا كاملا.

الفصل الثاني - ولاية اللجنة

٦ - جددت الجمعية العامة ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف مرة أخرى، بقرارها ٣٩/٥٣ المؤرخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ الذي قامت فيه الجمعية العامة، ضمن جملة أمور، بما يلي: (أ) أيدت نتائج وتوصيات اللجنة[٤] وطلبت إليها أن تواصل إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض وأن تقدم تقارير واقتراحات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة أو إلى مجلس الأمن، حسب الاقتضاء؛ (ب) وأذنت للجنة بأن تواصل بذل جميع الجهود الممكنة لتعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وأن تقدم تقارير في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين وما بعدها؛ (ج) وطلبت إلى اللجنة أن تواصل تعاونها مع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وسائر المنظمات غير الحكومية، وتقديم الدعم إليها بغية تعبئة التضامن والمؤازرة الدوليين للشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف، والتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين.

٧ - وفي القرار ٤٠/٥٣ المؤرخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، بشأن شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تزويد الشعبة بالموارد اللازمة وأن يكفل استمرارها في الاضطلاع ببرنامج عملها على النحو المبين بالتفصيل في القرارات السابقة ذات الصلة، بما في ذلك بوجه خاص تنظيم اجتماعات في مختلف المناطق بمشاركة جميع قطاعات المجتمع الدولي، وزيادة تطوير وتوسيع نطاق مجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات الخاصة بقضية فلسطين، وإعداد منشورات ومواد إعلامية بشأن مختلف نواحي قضية فلسطين ونشرها على أوسع نطاق ممكن، وتقديم المساعدة لإنجاز مشروع تحديث سجلات لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، وتقديم برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية؛

٨ - وفي القرار ٤١/٥٣ المؤرخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بشأن البرنامج الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين، طلبت الجمعية العامة من إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة أن تواصل بالتعاون والتنسيق الكاملين مع اللجنة، ومع توخي المرونة اللازمة التي قد تتطلبها التطورات التي تؤثر على قضية فلسطين، برنامجها الإعلامي الخاص لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٩ - وقد أحاطت اللجنة علما أيضا، في سياق اضطلاعها ببرنامج عملها، بقرار الجمعية العامة ٤٢/٥٣ المؤرخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ الذي أكدت فيه الجمعية العامة من جديد ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين من جميع جوانبها، وأعربت عن تأييدها الكامل لعملية السلام الجارية، وشددت على ضرورة، إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وبالدرجة الأولى الحق في تقرير المصير؛ وضرورة انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛ وضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

الفصل الثالث - تنظيم الأعمال

ألف - العضوية وأعضاء المكتب

١٠ - تتألف اللجنة من الدول الأعضاء الآتية: أفغانستان وإندونيسيا وأوكرانيا وباكستان وبيلاروس وتركيا وتونس وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا ورومانيا والسنغال وسيراليون وغيانا وغينيا وقبرص وكوبا ومالطة ومالي وماليزيا ومدغشقر وناميبيا ونيجيريا والهند وهنغاريا ويوغوسلافيا[٥].

١١ - وفي جلستها ٢٤٣، المعقودة في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩، أعادت اللجنة انتخاب إبرا ديغان كا، (السنغال) رئيسا، وأعادت انتخاب رافان أ. غ. فرهادي (أفغانستان) وبرونو ادواردو رودريغيز باريا (كوبا) نائبين للرئيس، وجورج صليبا (مالطة) مقررا. وفي جلستها ٢٤٦، المعقودة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٩، انتخبت اللجنة والتر بالزان (مالطة) مقررا لها، ليحل محل جورج صليبا المقرر السابق للجنة، الذي عينته حكومته في منصب آخر.

١٢ - وفي جلستها ٢٤٣، اعتمدت اللجنة برنامج العمل لسنة ١٩٩٩[٦].

باء - المشاركة في أعمال اللجنة

١٣ - على غرار السنوات السابقة، أعادت اللجنة تأكيد ترحيبها بمشاركة جميع الدول الأعضاء والمراقبين الدائمين لدى الأمم المتحدة الراغبين في المشاركة في أعمال اللجنة كمراقبين. ووفقا للممارسة المتبعة، شارك المراقب الدائم لفلسطين في أعمال اللجنة بصفة مراقب، وحضر جميع جلساتها وقدم ملاحظات ومقترحات كيما تنظر فيها اللجنة ومكتبها.

١٤ - وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أبلغت الحكومة اليمنية رئيس اللجنة، بمذكرة شفوية وجهتها إليه، قرارها بالمشاركة في أعمال اللجنة بصفة مراقب. ورحبَّت اللجنة بقرار الحكومة اليمنية ووافقت على الطلب في جلستها ٢٤٣، المعقودة في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩.

١٥ - وفي سنة ١٩٩٩، رحبت اللجنة مرة أخرى بجميع الدول والمنظمات التي شاركت في أعمالها في السنة السابقة للاشتراك في أعمالها كمراقبين[٧].

الفصل الرابع - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين

١٦ - واصلت اللجنة متابعة التطورات الحاصلة في عملية السلام عن كثب. وأعربت عن قلقها الشديد إزاء توقف عملية السلام إثر تجميد تنفيذ مذكرة واي ريفر. وفي هذا الصدد، أكدت اللجنة أهمية احترام جميع الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية فضلا عن تنفيذها تنفيذا كاملا وفي حينه. وأعربت اللجنة عن أسفها لبقاء عملية السلام متوقفة خلال معظم سنة ١٩٩٩ بسبب الموقف الذي اتخذته حكومة إسرائيل. وخلال تلك الفترة، واصلت السلطات الإسرائيلية متابعة سياسة خلق "حقائق أمر واقع" غير شرعية، مما يؤدي بالفعل إلى نسف عملية السلام وإجهاض نتائج مفاوضات الوضع النهائي.

١٧ - وفي الوقت ذاته، كان من المشجع للجنة حدوث مجموعة من التطورات المهمة التي كان لها أثر إيجابي على عملية السلام. واعتبرت اللجنة الزيارة التي قام بها بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة إلى غزة وبيت لحم، من ١٤ إلى ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ والتصريحات الهامة التي أدلى بها خلال زيارته خطوة إيجابية ترمي إلى استئناف عملية السلام. وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالبيان الذي أصدره مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط في دورته المنعقدة في ٢٤ و ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٩، وإعادة تأكيده الحق الفلسطيني المستمر والمطلق في تقرير المصير، بما في ذلك خيار إقامة دولة. كما أشارت اللجنة إلى القرارات الهامة التي اتخذها في هذا الشأن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الاستثنائية المعقودة في غزة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وأعربت عن تأييدها الكامل للموقف الذي اتخذته القيادة السياسية الفلسطينية فيما يتعلق بمسألة إقامة الدولة الفلسطينية (انظر الفقرة ٣٥).

١٨ - وكانت اللجنة يحدوها الأمل في أن تفي الحكومة الإسرائيلية الجديدة بالتزاماتها تجاه الجانب الفلسطيني بموجب مذكرة واي ريفر، وأن تستعيد روح الثقة بين الطرفين، وهو أمر ذو أهمية حيوية لنجاح عملية السلام، وأن تستأنف مفاوضات السلام على النحو الكامل ودون شروط مسبقة، وأن تمضي قدما نحو المرحلة الحساسة المتعلقة بمفاوضات الوضع النهائي. وفي هذا الشأن، رحبت اللجنة باستئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية في شهر آب/أغسطس ١٩٩٩ التي أعقبها التوقيع، في ٤ أيلول/ سبتمبر، على مذكرة شرم الشيخ بشأن الجدول الزمني لتنفيذ الالتزامات المتبقية من الاتفاقات الموقعة واستئناف مفاوضات الوضع النهائي. ونصت المذكرة، في جملة أمور، على استئناف مفاوضات الوضع النهائي؛ والمضي قدما في إعادة الانتشار الإسرائيلي التدريجي من الضفة الغربية؛ والإفراج التدريجي عن السجناء الفلسطينيين؛ والاتفاق على طريقة المرور الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ والشروع في أعمال الإنشاء المتعلقة بميناء غزة البحري؛ والاتفاق على بعض القضايا المتصلة بمدينة الخليل؛ والاتفاق على القضايا المتصلة بالأمن. ولاحظت اللجنة بارتياح بدء تنفيذ المذكرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وأعربت عن أملها في إتمام التنفيذ بإخلاص وامتثال دقيق للجدول الزمني المتفق عليه. كما رحبت اللجنة بتوقيع المذكرة، نظرا لأنها مكنت الطرفين من استئناف مفاوضاتهما بشأن قضايا الوضع النهائي في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩. وكان من المأمول أن يتمكن الطرفان من إبرام اتفاق إطاري في غضون خمسة أشهر من استئناف مفاوضات الوضع النهائي، يعقبه اتفاق شامل بشأن جميع قضايا الوضع النهائي الدائم خلال سنة واحدة.

١٩ - وقدمت اللجنة دعمها لعقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بتدابير إنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، كما أوصت بذلك الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، في قرارها دإط - ٦/١٠، وعقد المؤتمر في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ في مكتب الأمم المتحدة بجنيف. وفي هذا الشأن، أشارت اللجنة إلى أهمية المؤتمر لكونه ينعقد للنظر، للمرة الأولى، في حالة محددة لانتهاكات اتفاقية جنيف الرابعة. وأحاطت اللجنة علما كذلك بالبيان الذي اعتمده المؤتمر في ختام أعماله. وأعادت الأطراف المتعاقدة السامية المشاركة في المؤتمر تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأنهى المؤتمر أعماله على أساس أن ينعقد مرة أخرى في ضوء المشاورات المتعلقة بتطور الحالة الإنسانية في الميدان.

٢٠ - وفي السنة قيد الاستعراض، واصلت اللجنة متابعة الحالة في الميدان عن كثب، بما فيها أنشطة الاستيطان غير القانونية التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية. وقد تواصل تشييد مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، دون الاكتراث بموقف المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، بذلت الحكومة الإسرائيلية المنتهية مدة ولايتها الجهود في تصميم من أجل الإسراع بهذا العمل. وشهد العام استمرار السلطات الإسرائيلية في أنشطتها الاستيطانية بدون توقف. وخلال السنة، أعلنت السلطات الإسرائيلية خططها لإجراء مزيد من التوسع في أعمال الاستيطان. ووافقت لجنة المالية بالكنيست، في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، على مبلغ ٦,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لبناء مساكن المستوطنات وهياكلها الأساسية. وفي ١٠ أيار/ مايو ١٩٩٩، خصصت اللجنة ذاتها مبلغا آخر قدره ٣ ملايين دولار لأعمال الهياكل الأساسية في ٣٢ مستوطنة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك فيما وراء حدود المستوطنات القائمة. ووفقا لتقارير الصحافة الإسرائيلية، فإن أكثر من ٢٠ في المائة من مجموع الأراضي التي أعلنت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية عن تسويقها في سنة ١٩٩٩ يقع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وفي ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، اعتمدت الحكومة الإسرائيلية ميزانيتها لعام ١٩٩٩، مضيفة ٣٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لبناء المستوطنات رغم النداءات المتكررة من قِبل المجتمع الدولي من أجل النشاط الاستيطاني. وتواصل البناء الفعلي للمستوطنات بمعدل أسرع في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وشملت المستوطنات المختارة لعمليات البيع هذه مستوطنات "أرييل"، و "ألفي ميناشي"، و "إيمانويل"، و "بيطار"، و "إفرات"، و "معالي أدوميم"، و "جيفات زعيف"، و "آدم"، و "هارحوما". وفي شباط/فبراير، تم نشر المناقصات لبناء مساكن في مستوطنة "إفرات"، جنوب بيت لحم، و "بيطار إليت" غربها وكذلك في "أوفاريم"، شمال غرب رام الله. وفي ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩، أفادت التقارير بالقيام بعملية بناء جديدة قرب مستوطنة "براخا"، جنوب نابلس. وفي أيار/ مايو، وافقت الحكومة على خطة لتوسيع مساحة مستوطنة "معالي أدوميم"، - شرق القدس، بما يزيد عن ٣٠٠ ١ هكتار (٢٥٠ ٣ فدان)، وبذلك تكون شريطا متواصلا من المستوطنات وتقسم الضفة الغربية فعليا إلى نصفين. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، حصل مستوطنو "آرييل"، جنوب نابلس، على ترخيص لبناء ٠٠٠ ١ وحدة سكنية جديدة. وكان من المقدر أنه بإكمال هذه الوحدات الجديدة سيزيد عدد الأسر المعيشية للمستوطنين في المستوطنة بنسبة ٢٥ في المائة. كذلك في حزيران/يونيه، قام مستوطنو "نفع دي كاليم" بمصادرة أرض قرب خان يونس وشيدوا مستوطنة "تل قطيف" الجديدة. وفي غضون السنة، طلبت الحكومة تقديم عطاءات أو نشر ذلك في الصحف لبناء مساكن إضافية في عدد من مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة. ورغم موقف الحكومة الإسرائيلية الجديدة المعلن والمتمثل في عدم

بناء مستوطنات جديدة، أفيد أن وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية قامت منذ تموز/يوليه ١٩٩٩ بإصدار مناقصات للبناء غير القانوني لـ ٢ ٥٩٤ وحدة سكنية جديدة مخصصة للمستوطنات الموجودة حول القدس، وهي "معالي أدوميم"، و "جيفات زعيف"، و "بيطار إليت"، و "حر أدار".

٢١ - ومن السمات المقلقة الأخرى للنشاط الاستيطاني الذي شهدته السنة الماضية سياسة "الاغتصاب والاستيطان" التي استهدفت الاستيلاء على أعالي التلال في مختلف أنحاء الضفة الغربية، فضلا عن التسارع المستمر لتشييد الطرق الجانبية من أجل خدمة المستوطنات. ومنذ منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨، وفي إثر نداءات من وزراء الحكومة الإسرائيلية من أجل "اغتصاب أعالي التلال" أصبحت محاولات المستوطنين لاحتلال أعالي التلال في جميع أنحاء الضفة الغربية تتكرر بصورة متزايدة. وقد تم إنشاء حوالي ٤٢ مستوطنة جديدة في أعالي التلال منذ توقيع مذكرة واي ريفر. وأشارت اللجنة إلى قرار الحكومة الإسرائيلية بإخلاء بعض المستوطنات، مصرحة بأنه قد تم تشييدها "بطريقة غير قانونية". وفي هذا الصدد، ترغب اللجنة في إعادة تأكيد موقفها المبدئي الذي مفاده أن جميع المستوطنات الإسرائيلية المقامة فوق الأرض الفلسطينية غير قانونية وينبغي إزالتها.

٢٢ - وتواصل النشاط الاستيطاني داخل القدس الشرقية وفيما حولها. وأفادت التقارير في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ أنه تمت الموافقة على خطة لبناء مساحة قدرها ٠٠٠ ٣٠ متر٢ للأغراض التجارية والسكنية لمستوطنة "راموت". وواصلت إسرائيل تحدي وانتهاك وضع القدس المعترف به دوليا. وفي بلاغ صادر في ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٩، طعنت الحكومة الإسرائيلية في الوضع القانوني للمدينة مصرحة بأن وضع القدس كجزء مستقل غير صحيح من الوجهة القانونية وغير مقبول لدى إسرائيل. كما أعلنت أن إسرائيل لن تقبل أبدا "تقسيم أو تدويل" المدينة. ومن أجل جذب المستوطنين إلى المدينة، عرضت السلطات الإسرائيلية في ٩ أيار/ مايو ١٩٩٩ مبلغ ٠٠٠ ٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة على أي إسرائيلي يرغب في الاستيطان في "الأحياء الجديدة" للقدس الشرقية. ووافقت السلطات أيضا على خطة مدتها أربع سنوات لإنشاء هياكلها الأساسية. ومما أثار قلق اللجنة على نحو خاص الشروع في ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٩ في أعمال البناء الفعلي، بجبل أبو غنيم، في جنوب القدس الشرقية، وبحي راس العمود بعد يومين من ذلك.

٢٣ - وشددت اللجنة على عدم شرعية السياسة الإسرائيلية المتواصلة المتمثلة في "النقل الصامت" للفلسطينيين من القدس الشرقية. وخلال السنة، ظلت حقوق الفلسطينيين في الإقامة معرضة للخطر. وفي الأشهر الأربعة الأولى من سنة ١٩٩٩، صودرت ١٢٧ بطاقة هوية من فلسطينيي القدس.

٢٤ - كما لاحظت اللجنة بقلق بالغ الأنشطة الاستفزازية التي يقوم بها المستوطنون المتطرفون وجماعات المستوطنين المتطرفة. وفي غضون السنة، واصل المستوطنون محاولاتهم لاحتلال الأرض والممتلكات الفلسطينية، والتحرش بالمدنيين الفلسطينيين والدخول في مواجهات عنيفة معهم في كثير من الأحيان. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أنشئت ميليشيا تتألف من المستوطنين اليمينيين بهدف مساعدة المستوطنين في منطقتي نابلس والخليل في منازعاتهم مع السكان الفلسطينيين. وفي ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، قام أعضاء من منظمة "العد" الاستيطانية باحتلال أربعة مبان تم شراؤها في وقت سابق في ضاحية سلوان من القدس

الشرقية. ولأول مرة منذ عام ١٩٦٧، أنشئ حرس مدني في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ في مستوطنات الضفة الغربية، بغرض العمل مستقلا عن الشرطة الإسرائيلية أو قوات الدفاع الإسرائيلي.

٢٥ - وأعربت اللجنة عن قلقها لأن اسرائيل ما زالت تحتجز حوالي ٢ ٠٠٠ فلسطيني. وتشير التقارير المتاحة للجنة أن كثيرا من السجناء الفلسطينيين يعانون من أنواع مختلفة من الأمراض. فبعضهم يعاني من أمراض خطيرة في القلب والكلى. وتلاحظ اللجنة أنه تم الإفراج في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر عن ٣٥٠ سجينا، وفقا لأحكام مذكرة شرم الشيخ. غير أنها لاحظت تأخيرا في تنفيذ المرحلة الثانية من الإفراج عن السجناء، فأعربت عن الأمل في أن تنفذ المرحلة المتبقية من الإفراج في موعدها وأن تتم في امتثال كامل للمذكرة. وإذ ساور اللجنة القلق بسبب ظروف احتجاز السجناء الفلسطينيين وبسبب التقارير التي تفيد أن قوات الأمن العام في إسرائيل تستخدم أساليب الاستجواب القاسية والتعذيب، طلبت اللجنة مرة أخرى إلى الحكومة الإسرائيلية أن تحترم أحكام اتفاقية جنيف الرابعة وتلتزم بها. وتلاحظ اللجنة بارتياح القرار الذي اتخذته محكمة اسرائيل العليا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ والذي ينص على أنه من غير المأذون به لقوات الأمن الإسرائيلية استخدام بعض أساليب التحقيق والاستجواب التي تنطوي على استخدام ضغوط مادية ضد المحتجزين.

٢٦ - وعلى الرغم من أن هناك دلائل تشير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني أظهر نموا ضئيلا بالأرقام الحقيقية خلال السنة الماضية، تلاحظ اللجنة أن الاقتصاد ما زال يعاني من اختلال هيكلي نتيجة للاحتلال وللاعتماد المفرط على الاقتصاد الإسرائيلي. فالقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على انتقال البضائع والعمال بين الضفة الغربية والقدس الشرقية، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، والمماطلة في التوصل إلى اتفاق بشأن طرق الممر الآمن، كل ذلك كان له آثار سلبية على سبل الرزق في الاقتصاد الفلسطيني. وما زالت الحالة الاقتصادية في قطاع غزة بصفة خاصة تثير قلقا بالغا.

٢٧ - وخلال السنة قيد الاستعراض، لاحظت اللجنة بقلق متزايد أن حالة إمدادات المياه غير مستقرة مما قيد احتمالات التنمية الاقتصادية للسكان الفلسطينيين. وخلال فترة الجفاف في صيف عام ١٩٩٩، عانى حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ فلسطيني من نقص خطير في المياه. وما زال هناك تفاوت مستمر في استهلاك المياه بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي المتوسط، يستهلك كل إسرائيلي في اليوم ٥٣ غالونا من المياه، بينما يستهلك الفلسطيني ٨,٥ غالونات. وحالة المياه في قطاع غزة الكثيف السكان، سيئة إلى حد بعيد، مما يرغم السكان أحيانا على استهلاك مياه لوثتها مياه البحر الأبيض المتوسط القريبة. والفلسطينيون في حوالي ١٨٠ قرية منفصلة من قرى الضفة الغربية، وسكانها يؤلفون حوالي ٢٠ في المائة من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، متضررون أشد التضرر بسبب نقص المياه. وفي المقابل، ليست هناك قيود على حصول المستوطنين الإسرائيليين على المياه. وتشير التقارير إلى أن جيش الدفاع الإسرائيلي ينقل المياه بانتظام بشاحنات صهريجية إلى بعض المستوطنات. ونتيجة للممارسات الاسرائيلية التمييزية وغير القانونية في إدارة المياه، يظل السكان الفلسطينيون محرومين من حقهم في موارد المياه. وفي هذا السياق، ترحب اللجنة بالمساعدة التي تقدمها بعض البلدان المانحة للمدن والقرى الفلسطينية في شكل مرافق للإمداد بالمياه.

٢٨ - وأعربت اللجنة عن تقديرها للمجتمع الدولي للمساعدة الاقتصادية المستمرة الذي يقدمها إلى الشعب الفلسطيني في مختلف الميادين. وترى اللجنة أن هذه المساعدة الضرورية للغاية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة وأوساط المانحين شكل هام من أشكال الدعم والمساندة لعملية السلام. وتعتبر أيضا أن هذه مساهمة حاسمة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني بشكل مستدام، وفي بناء المؤسسات الفلسطينية، وبناء الدولة. وفي هذا الصدد، أهابت اللجنة بأوساط المانحين الدوليين زيادة المساعدة التي تقدمها إلى الشعب الفلسطيني. وأعربت عن الأمل في أن تدفع التبرعات المتعهد بتقديمها لتنمية الاقتصاد الفلسطيني كاملة وكمسألة لها الأولوية القصوى. ورحبت اللجنة بتصميم المانحين على تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني لتنمية اقتصاده. وأحاطت علما بالتوقيع، في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في طوكيو في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، على خطة عمل ثلاثية ترمي إلى مساعدة عملية السلام وتعجيل صرف ما تم الالتزام به من أجل الإسراع في تنفيذ مشاريع التنمية الأساسية بدون تأخير. وتحيط اللجنة علما بتعيين تيرجي رود - لارسين في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ منسقا خاصا للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط وممثلا شخصيا للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وأعربت عن الأمل في أن يستمر في العمل بصفته جهة التنسيق لمختلف أشكال المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الشعب الفلسطيني. وأعربت اللجنة أيضا عن تقديرها للجهود التي بذلها المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، شينمايا ر. غارخان الذي انتهت مدته، في تعبئة وتنسيق مختلف أشكال المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الشعب الفلسطيني.

٢٩ - وعلى الرغم من المعوقات المالية التي تزداد سوءا والتي تعرضت لها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى خلال السنة، تنوه اللجنة بالدور الحاسم الذي تؤديه الوكالة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين عن طريق توفير خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية. وأهابت اللجنة بجميع الحكومات، بما في ذلك الحكومات غير المساهمة، أن تساهم في ميزانية الوكالة بصورة منتظمة من أجل تلبية احتياجاتها المتوقعة وأن تكثف الدعم المقدم إلى أنشطتها. وترى اللجنة أن أي تخفيض في مستويات تمويل الوكالة سيؤدي إلى زيادة تفاقم محنة الفلسطينيين. ولذلك، تعتقد اللجنة بشكل راسخ أن المجتمع الدولي ينبغي أن يستمر في تقديم الدعم إلى الأنشطة الحيوية التي تقوم بها الوكالة إلى أن يتم حل مسألة اللاجئين الفلسطينيين حلا كاملا وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وللشرعية الدولية. وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة بنتائج اجتماع المانحين المعقود في عمان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، حيث تعهدت بعض الجهات المانحة بتقديم تبرعات إضافية إلى الوكالة.

الفصل الخامس - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٩/٥٣

٣٠ - عملا بالولاية الممنوحة للجنة، ومواجهة للصعوبات التي تمر بها عملية السلام، والاحتمالات المتدنية للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة لقضية فلسطين، كثفت اللجنة جهودها لتعبئة المجتمع الدولي لنصرة الشعب الفلسطيني، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة، والحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من المنظمات على النحو المذكور أدناه.

١ - الإجراءات المتخذة في الجمعية العامة والرسائل الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام

(أ) دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة

٣١ - شارك رئيس اللجنة وأعضاؤها في الاستئناف الرابع للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة التي تتناول الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وعملا بقرار الجمعية العامة دإط - ٥/١٠ المؤرخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٨، استؤنفت الدورة الاستثنائية الطارئة في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ بناء على طلب المندوب الدائم للأردن، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٣٢ - وشارك رئيس اللجنة في المناقشة العامة وأدلى ببيان استعرض فيه الحالة على الساحة، فضلا عن حالة السلام. وأعرب عن تأييده لعقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة وأكد على الأهمية الحاسمة لذلك (A/ES-10/PV.10).

٣٣ - وفي نهاية المناقشة العامة، في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩، اتخذت الجمعية العامة القرار دإط - ٦/١٠ بتصويت مسجل بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل صوتين، وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت، وأعادت فيه الجمعية تأكيد إدانتها لعدم امتثال حكومة إسرائيل لأحكام القرارات السابقة؛ وأعربت عن بالغ قلقها إزاء اعتماد الكنيست للقانون المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والتشريع المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وأكدت من جديد أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي تغير أو تحاول تغيير الطابع والمركز القانوني والتكوين الديمغرافي للقدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، لاغية وباطلة كلها وليست لها أي صلاحية على الإطلاق؛ وأكدت من جديد جميع الطلبات الموجهة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في القرارات السابقة الصادرة عن الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، بما في ذلك الوقف الفوري والكامل لعمل البناء في مستوطنة جبل أبو غنيم ولكل أنشطة الاستيطان الإسرائيلية الأخرى، وكذلك لكل التدابير والأعمال غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة، والقبول بسريان اتفاقية جنيف الرابعة بحكم القانون وامتثال قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ووقف جميع الأعمال المتخذة بشكل غير قانوني ضد المقادسة الفلسطينيين وعكس مسارها، وتقديم معلومات عن السلع التي تنتج أو تصنع في المستوطنات؛ وأكدت من جديد أيضا توصياتها السابقة إلى الدول الأعضاء بوقف جميع أشكال المساعدة والدعم للأنشطة الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وخاصة أنشطة الاستيطان، وأن تعمل بنشاط على تثبيط الأنشطة التي تسهم بشكل مباشر في أي أعمال بناء أو تطوير في تلك المستوطنات؛ وأكدت أنه ينبغي زيادة الجهود لوضع عملية السلام مرة أخرى في مسارها الصحيح ومواصلة العملية نحو تحقيق سلام دائم وشامل وعادل في المنطقة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وكذلك قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)؛ وأوصت الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة بأن تعقد مؤتمرا بشأن تدابير إنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، يوم ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ ودعت حكومة سويسرا، إلى اتخاذ الخطوات التحضيرية اللازمة قبل المؤتمر؛ وطلبت إلى الأمين العام إتاحة المرافق اللازمة لتمكين الأطراف المتعاقدة السامية من عقد المؤتمر؛

وأعربت عن ثقتها بأن فلسطين ستشترك في المؤتمر المذكور، باعتبارها طرفا معنيا مباشرة؛ وقررت رفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتا، والإذن لرئيس أحدث دورة للجمعية العامة باستئناف جلساتها بناء على طلب من الدول الأعضاء.

(ب) الرسائل الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام

٣٤ - في رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/151)، كرر رئيس اللجنة تأكيد اعتراض اللجنة على إلغاء البنود المتصلة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وقضية فلسطين، ومشكلة الشرق الأوسط من القائمة، وهي بنود تحظى باهتمام بالغ لا من قبل اللجنة فحسب بل من قبل أغلبية الدول الأعضاء أيضا. وأشار إلى اعتقاد اللجنة أنه إلى أن يتم إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربي - الإسرائيلي في الشرق الأوسط، وجوهره قضية فلسطين، وفقا للشرعية الدولية، فإنه ينبغي أن تظل هذه البنود في قائمة المسائل المعروضة على مجلس الأمن، حيث ما زالت تتطلب اضطلاعه بمسؤوليته فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. وشدد أيضا على أن أي قرار بإلغاء تلك البنود، ما لم يكن هناك تطورات إيجابية في عملية السلام، يتجاوز بكثير الإصلاح الإجرائي وتتولد عنه آثار سياسية سلبية بعيدة المدى.

٣٥ - وفي رسالة مؤرخة ٤ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام (A/53/938-S/1999/512) أبلغ رئيس اللجنة الأمين العام بموقف اللجنة فيما يتعلق بسلسلة الاجتماعات المعقودة في غزة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ في إطار الدورة الاستثنائية للمجلس المركزي الفلسطيني، وبالبيان الختامي المعتمد لدى اختتام تلك الدورة. وأشار إلى أن اللجنة أعربت عن تأييدها التام للقرارات التي اتخذتها القيادة السياسية الفلسطينية، وإنها يحدوها الأمل في أن يؤدي بيان المجلس إلى تنشيط عملية السلام التي وصلت إلى طريق مسدود حاليا. وترى اللجنة أن هذه المبادرة الدبلوماسية البناءة ينبغي أن تمكن الطرفين من العودة إلى الاشتراك في المرحلة الحاسمة من مفاوضات الوضع النهائي بشأن أكثر المسائل حساسية وأبعدها أثرا من الناحية السياسية وذات الأهمية الفائقة للشعبين كليهما، والمنطقة بأسرها. وفي ضوء ذلك، تود اللجنة أن تغتنم هذه الفرصة لكي تطلب من حكومة إسرائيل أن توقف على الفور سياساتها وإجراءاتها غير المشروعة التي تهدف إلى خلق "حقائق أمر واقع"، وذلك، في جملة أمور، عن طريق إنشاء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة وعرقلة التنمية الاقتصادية وسبل كسب الرزق للفلسطينيين، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف. وترى اللجنة أنه ينبغي للجانب الإسرائيلي أن يستجيب للقرارات التي اتخذها المجلس المركزي الفلسطيني مؤخرا بالعودة إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن دون وضع أي شروط مسبقة وبحسن نية بغية السماح لمفاوضات الوضع النهائي بأن تمضي قدما نحو التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. ولا تزال اللجنة تأمل في أن تختتم مفاوضات الوضع النهائي، بعد استئناف الطرفين لها، في حدود الإطار الزمني المتفق عليه وهو سنة واحدة تقريبا. وقررت اللجنة الإعراب عن موقفها المبدئي المؤيد لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في تقرير المصير وإقامة دولة ذات سيادة.

٢ - مشاركة رئيس اللجنة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية

٣٦ - شارك رئيس اللجنة أثناء السنة في اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية والهيئات الأخرى وغيرها من الاجتماعات ذات الصلة بقضية فلسطين وساهم فيما أجرته من مداولات لنصرة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وذلك على النحو التالي:

(أ) الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في أوغادوغو في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٩. وأخطر الرئيس اللجنة في جلستها ٢٤٦ أن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية قد اعتمد بلاغا يدعو المجتمع الدولي إلى تجنب أي تعامل مع إسرائيل يمكن تفسيره على أنه اعتراف ضمني بالوضع السائد بحكم الواقع الذي فرضته إسرائيل عندما أعلنت مدينة القدس عاصمة لها، ويطلب من الدول الأعضاء فيه التي أقامت علاقات مع إسرائيل أن تعيد النظر في هذه العلاقات، كما يدعو الأمم المتحدة وغيرها من المحافل إلى إجبار إسرائيل على الإفراج عن المحتجزين (انظر A/53/1044-S/1999/924)؛

(ب) الدورة العادية السبعون لمجلس الوزراء والدورة العادية الخامسة والثلاثون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، مدينة الجزائر، ٨ - ١٠ تموز/يوليه و ١٢ - ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩ على التوالي (انظر A/54/424). أكد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية من جديد في قراره المتعلق بقضية فلسطين حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في إعلان دولته ودعا إسرائيل إلى التوقف فورا عن مصادرتها للأراضي الفلسطينية وعن توسيع المستوطنات ولا سيما في القدس وضواحيها؛ كما دعا إلى تنفيذ دقيق لجميع اتفاقات السلام؛ وحث الدولتين الراعيتين لعملية السلام والأطراف المعنية والمجتمع الدولي بأسره على بذل كل الجهود اللازمة لإحياء عملية السلام وضمان نجاحها؛ وأشاد بقرار السلطة الفلسطينية إقامة احتفالات عام ٢٠٠٠ في بيت لحم ودعا جميع الدول الأعضاء إلى إيلاء هذه الاحتفالات ما تستحقه من اهتمام من أجل ضمان نجاحها على طريق السلام والأمل في الشرق الأوسط؛

(ج) الاجتماع المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للبعثة البابوية إلى فلسطين، الذي انعقد بمقر الأمم المتحدة يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. أدلى الرئيس ببيان بالنيابة عن اللجنة لدعم العمل الذي أنجزته البعثة البابوية إلى فلسطين في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٩ وهي وكالة تابعة لرابطة الرعاية الكاثوليكية للشرق الأدنى. وأعرب عن تقديره لما قدمته البعثة من خدمات إنسانية للاجئين الفلسطينيين وغيرهم في أنحاء المنطقة. وأشار الرئيس أيضا إلى الأنشطة المحددة التي قامت بها البعثة والتي شملت، في جملة أمور، تقديم المساعدة الطبية لأطفال الانتفاضة وعمليات الإغاثة الطارئة للأطفال المحتاجين في لبنان، وإعادة بناء منازل الفلسطينيين، وإنشاء جامعة بيت لحم، ومعهد اففيتا للمصابين بضعف السمع، ومركز نوتردام للحج إلى القدس.

٣٧ - تتبعت اللجنة باهتمام كبير كعادتها في السنوات السابقة الأنشطة ذات الصلة بقضية فلسطين التي اضطلعت بها المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وكذلك مقررات وقرارات هيئات ووكالات الأمم المتحدة، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية

الأقليات، ولجنة مناهضة التعذيب، وكذلك الجهود الإيجابية التي بذلتها حكومات كثيرة؛ ولاحظت اللجنة، في هذا الصدد، قلق المجتمع الدولي المتزايد بسبب طول مدة توقف عملية السلام ورحبت بتصميمه على مواصلة جهوده لمساعدة الأطراف في إعادة المفاوضات إلى مسارها.

باء - الإجـــراءات التـي اتخذتهـا اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٩/٥٣ و ٤٠/٥٣

٣٨ - واصلت اللجنة، في سياق تنفيذ برنامج اجتماعاتها في المناطق المختلفة، إيلاء الأولوية لتعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ودعم عملية السلام والتشديد على ضرورة تنفيذ الطرفين للاتفاقات الثنائية تنفيذا دقيقا وفي حينه. وحثت اللجنة المجتمع الدولي أيضا على مواصلة تقديم الدعم السياسي والمساعدة الاقتصادية الواسعة للشعب الفلسطين.

٣٩ - واستنادا إلى الحكم الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٩/٥٣، قامت اللجنة مرة أخرى بتعديل برنامجها حسب الاقتضاء لمواكبة الحالة المتطورة بأكثر الطرق فعالية وإيجابية مع مراعاة القيود المالية المستمرة التي تواجهها المنظمة. وأعربت اللجنة عن تقديرها الكبير لحكومات إيطاليا ومصر وناميبيا التي قامت بتوفير الأماكن والمرافق والدعم المالي للأنشطة التي ترعاها اللجنة.

٤٠ - وأثناء السنة واصلت اللجنة، من خلال مكتبها، تعاونها بشأن قضية فلسطين مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وعقد المكتب اجتماعات تشاور مع ممثلي الاتحاد الأوروبي (برئاستي ألمانيا وفنلندا) وذلك بغرض تحقيق تعاون أوثق بين اللجنة وأعضاء الاتحاد. وقدم رئيس اللجنة إحاطة موجزة لأعضاء وفد الاتحاد الأوروبي بشأن أنشطة اللجنة الحالية والمزمعة وأعرب عن أمله في أن تستمر اللجنة والاتحاد الأوروبي في عقد مشاورات بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك. واتفق الجانبان على ضرورة مواصلة الحوار. وأثناء الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي لبيت لحم ٢٠٠٠ (انظر الفقرات ٤٣ إلى ٤٨ أدناه)، أقام مكتب اللجنة تعاونا دقيقا ومثمرا مع حكومة إيطاليا التي قدمت المساعدة لتنظيم المؤتمر. وأعربت اللجنة عن شكرها لوزير خارجية إيطاليا لمشاركته الفعالة في جميع أوجه وجميع مراحل الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي لبيت لحم ٢٠٠٠. كما أعربت اللجنة عن شكرها أيضا للمساهمة المالية التي قدمتها حكومة إيطاليا لإنجاح المؤتمر. وأعربت اللجنة عن رضاها للطريقة التي برزت بها الشراكة بين اللجنة والجانب الإيطالي أثناء الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي لبيت لحم ٢٠٠٠. وأعربت عن أملها في مواصلة هذا التعاون.

٤١ - واجتمع المكتب مع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وناقش الوضع في الأنشطة الميدانية وفي عملية السلام، وكذلك مختلف جوانب عمل اللجنة. وكان من رأي المكتب أن هذه الاجتماعات مفيدة وبناءة، وينبغي أن تعقد بشكل دوري في المستقبل.

٤٢ - ظل موظفو شعبة حقوق الفلسطينيين يجتمعون طوال السنة في المقر الدائم بأفراد الجمهور ومجموعات الطلاب ويقدمون لهم إحاطات عن مختلف جوانب القضية الفلسطينية ومشاركة الأمم المتحدة في الموضوع.

١ - المؤتمر الدولي لبيت لحم ٢٠٠٠

٤٣ - عُقد المؤتمر الدولي لبيت لحم ٢٠٠٠ في روما يومي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩. ونُظم المؤتمر استجابة لقرار الجمعية العامة ٥٣/٢٧ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وقد حضره العديد من المشاركين الرفيعي المستوى بمن فيهم الأونرابل فرانسيسكو روتيللي عمدة روما والسير كيران بريندرغاست وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وممثل الأمين العام للأمم المتحدة وقداسة روجار كاردينال إتشيغاراي رئيس لجنة الاحتفال الكبير بعام ٢٠٠٠ ورئيس وفد الكرسي الرسولي والسيد جاك بودان وزير خارجية السنغال والدكتور عز الدين العراقي أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي والسفير أبرا دوغان كا رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والسيد جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والسيد لامبرتو ديني وزير خارجية إيطاليا. وكان من بين الشخصيات البارزة التي تحدثت أثناء المؤتمر الأونرابل لويسيانو فيولانتي رئيس مجلس النواب الإيطالي والأونرابل دومينسيو فيشيلا عضو مجلس الشيوخ ونائب رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي وممثل الأونرابل نيكولا مانسينو رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي. وحضر المؤتمر أيضا السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية وأدلى ببيان مهم.

٤٤ - وتناول عدد من الشخصيات البارزة من مختلف أنحاء العالم كان من بينهم ممثلون لمختلف الطوائف الدينيـــة المواضيع التاليـــة: الاحتفال بالألفية الجديدة في إطار رؤية عالمية للسلام والمصالحة ثم التحضير للاحتفالات الألفية.

٤٥ - وأثناء المؤتمر، استقبل فخامة الدكتور أوسكار لويجي سكالفارو رئيس الجمهورية الإيطالية وفد اللجنة وأعرب عن استعداد بلاده لمواصلة بذل كل جهد ممكن لإعادة عملية السلام إلى مسارها. كما استقبل قداسة البابا يوحنا بول الثاني وفد اللجنة وأعرب عن ثقته في إمكانية تحقيق السلام في الشرق الأوسط وأن الأمل في السلام سوف يصبح حقيقة واقعة عندما يتم الاعتراف بكرامة الإنسان وحقوق الإنسان الذي خُلق على صورة الإله واحترامها. ورحب قداسته بمساعي اللجنة ودعا للاحتفالات المقبلة في بيت لحم بالتوفيق.

٤٦ - وأثناء الإعداد للمؤتمر وبمساعدة مقدمة من حكومة ايطاليا أصدرت شعبة حقوق الفلسطينيين بالتعاون مع السلطة الفلسطينية مذكرة تتضمن معلومات أساسية عن مشاركة الأمم المتحدة في مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ بعنوان الأمم المتحدة وبيت لحم ٢٠٠٠.

٤٧ - واعتمد المشتركون في نهاية المؤتمر إعلان روما الذي أيدوا فيه مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ الذي أعلنت بدأه السلطة الفلسطينية وركزوا على الحاجة إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والرفاه للشعب

الفلسطيني. كما أعربوا عن ترحيبهم أيضا باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٧/٥٣ واعتبروه ترجمة واضحة لرغبة المجتمع الدولي الصادقة لبدء مرحلة يسودها الحوار والتسامح والمصالحة لسكان بيت لحم وللشرق الأوسط بأسره. وأعرب المشاركون أيضا عن الرأي بأن حرية التنقل والوصول دون إعاقة إلى الأماكن المقدسة في بيت لحم للمؤمنين من جميع الأديان والجنسيات هو أمر أساسي لإحياء المدينة.

٤٨ - وأصدر تقرير شامل يحتوي على أعمال المؤتمر بوصفه منشورا من منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين.

٢ - اجتماع الأمم المتحدة الأفريقي لنصرة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف

٤٩ - عُقد اجتماع الأمم المتحدة الأفريقي لنصرة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في وندهوك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وضمت قائمة المشاركين شخصيات سياسية بارزة من أفريقيا إضافة إلى ممثل الأمين العام وممثلي الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات ووكالات منظمات الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية والبرلمانيين والمنظمات غير الحكومية وممثلي وسائط الإعلام.

٥٠ - وناقش المشاركون المسائل التالية: الدعوة إلى إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف مما يمثل مفتاح السلام في الشرق الأوسط؛ ودور أفريقيا في نصرة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف؛ والاحتفال بالألفية الجديدة ضمن إطار رؤية عالمية للسلام والمصالحة - مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ الذي ترعاه السلطة الفلسطينية.

٥١ - وفي إعلان وندهوك، وهو الوثيقة الختامية للاجتماع، ركز المشاركون على دور الدول الأفريقية في نصرة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والعمل الذي يقوم به المجتمع الدولي في الترويج لمشروع بيت لحم ٢٠٠٠. وجرى التشديد أيضا على أن إقامة دولة فلسطينية ما زالت عنصرا أساسيا لنجاح تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وجوهره قضية فلسطين. وناقش المشاركون تجربة الدول الأفريقية في الكفاح من أجل إنهاء الاستعمار ونيل الاستقلال وتحقيق السيادة، وكذلك تجربة أفريقيا في السعي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتنمية المستدامة. وناقشوا أيضا إمكانيات تعزيز التعاون الاقتصادي والتجارة على الصعيد الثنائي وإقامة شراكات في مجال الأعمال مع النظراء الفلسطينيين.

٥٢ - واستقبل فخامة الدكتور سام نوجوما، رئيس جمهورية ناميبيا، وفد اللجنة ورحب بجهودها الهادفة إلى إيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين. كما استقبل الرايت أونرابل هيج غينغوب، رئيس وزراء ناميبيا، الوفد وأبدى تأييد بلاده الشديد لأعمال اللجنة.

٥٣ - وصدر تقرير الاجتماع بوصفه منشورا من منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين.

٣ - الاجتماع الدولي للأمم المتحدة بشأن عقد مؤتمر إجـراءات إنفـاذ اتفاقيـة جنيـف الرابعة في الأرض الفلسطينية المحتلـــة، بما فيها القدس

٥٤ - عـُقد في القاهرة في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ الاجتماع الدولي للأمم المتحدة بشأن عقد مؤتمر إجراءات إنفاذ اتفاقية جنيف الرابعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وحضر الاجتماع خبراء قانونيون دوليون وممثل الأمين العام وممثلون للحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، وممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، والسلطة الفلسطينية، والمنظمات غير الحكومية وممثلو وسائط الإعلام.

٥٥ - وناقش المشاركون المواضيع التالية: انتهاكات إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة؛ وإنفاذ الاتفاقية؛ ومؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف ونتائجه المحتملة.

٥٦ - وشدد المشاركون في بيانهم الختامي الصادر في نهاية الاجتماع على الطابع العالمي لاتفاقيات جنيف وعلى أن أحكامها قد قـُبلت بوصفها قواعد للقانون العرفي الدولي وأعربوا عن قلقهم الشديد للانتهاكات والمخالفات الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، لاتفاقية جنيف الرابعة. وأعربوا عن قلقهم البالغ لاستمرار أنشطة الاستيطان، التي تشمل مصادرة الأراضي ونقل المدنيين الإسرائيليين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، في انتهاك بين للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. وأيدوا بقوة عقد الأطراف المتعاقدة السامية لمؤتمر إجراءات إنفاذ الاتفاقية، في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩، بمكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٥٧ - وسيصدر تقرير الاجتماع بوصفه منشورا من منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين.

٤ - زيارة وفد اللجنة لغزة

٥٨ - بعد الاجتماع الذي عقد في القاهرة، زار وفد اللجنة غزة من ١٦ إلى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وخلال هذه الزيارة، التي هي الأولى بالنسبة للجنة، استقبل الوفد من جانب السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية. كما سنحت الفرصة للوفد للاجتماع بكبار المسؤولين الفلسطينيين، بمن فيهم وزراء في السلطة الفلسطينية، ورئيس بلدية مدينة غزة، وحاكم القطاع، ومنسق الأمم المتحدة الخاص للأرض المحتلة، وممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٥٩ - وأطلع رئيس اللجنة السيد عرفات على مختلف أنشطة اللجنة، بما فيها نتائج اجتماع القاهرة. وتبادل السيد عرفات ورئيس اللجنة وجهات النظر بشأن آخر تطورات عملية السلام والصعوبات المستمرة

التي يواجهها الشعب الفلسطيني وضرورة القيام بعمل دولي لنصرة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

٦٠ - وزار وفد اللجنة أثناء وجوده في غزة عددا من المشاريع التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مدينة غزة، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، والمركز الاجتماعي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية بالقرب من مخيم اللاجئين في خان يونس.

٥ - التعاون مع المنظمات غير الحكومية

٦١ - أشارت اللجنة إلى الدور الهام الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في تعبئة التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني ونصرة ممارسته حقوقه غير القابلة للتصرف. وبهدف التوصل إلى أكثر وسائل التعاون فعالية مع المنظمات بشأن قضية فلسطين، أعادت اللجنة تشكيل برنامجها المعني بالمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك برنامج الاجتماعات. وأجرت اللجنة مشاورات مع ممثلي المنظمات أثناء المؤتمر الدولي لبيت لحم ٢٠٠٠ في روما، في شباط/فبراير ١٩٩٩. ومن المقرر عقد مؤتمر آخر للتشاور في المقر، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وشارك ممثلون عن المنظمات غير الحكومية خلال السنة في جميع المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي نظمت برعاية اللجنة. وشارك عدد كبير من المنظمات مشاركة فعالة في هذه الاجتماعات، وأبدت اهتماما خاصا بدعم مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ الذي تنظمه السلطة الفلسطينية، وبمناقشة المسائل المتصلة بإنفاذ اتفاقية جنيف الرابعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

٦٢ - واستجابة للطلب الذي وجهته اللجنة إلى شعبة حقوق الفلسطينيين لإيجاد طرائق جديدة وأكثر مرونة للتعاون مع المنظمات غير الحكومية والاتصال بها افتتح في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موقع جديد على شبكة الإنترنت العالمية، عنوانه "NGO Network on the Question of Palastine"، تغذيه الشعبة وهو جزء من موقع على الشبكة العالمية بشأن تعاون الأمم المتحدة مع منظمات المجتمع المدني انشئ على صفحة الاستقبال الخاصة بالأمم المتحدة. وعنوان هذا الموقع هو التالي: <http://www.un.org/depts/dpa/ngo>.

٦٣ - وشارك موظفو شعبة حقوق الفلسطينيين في اجتماعات نظمتها منظمات المجتمع المدني في مورسيا، إسبانيا، وفي أثينا.

٦٤ - وواصلت الشعبة خلال السنة إصدار رسالتها الإخبارية الدورية "NGO Action News" التي تغطي أنشطة المنظمات غير الحكومية المتعلقة بمختلف جوانب قضية فلسطين.

٦ - البحوث والرصد والمنشورات

٦٥ - واصلت اللجنة إيلاء أهمية كبيرة للإسهام الجوهري الذي تقدمه شعبة حقوق الفلسطينيين وطلبت منها الاستمرار في برنامج عملها المقرر، بما فيه إجراء الدراسات وإصدار المنشورات، ومواصلة تطوير

نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، وبرنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية، والاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

٦٦ - وعلى ذلك، استمرت الشعبة في تلبية طلبات الحصول على معلومات وفي إعداد ونشر المنشورات التالية عن طريق شبكتها العالمية النطاق:

(أ) نشرة شهرية تغطي أعمال اللجنة، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بقضية فلسطين؛

(ب) نشرة دورية بعنوان "التطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط"؛

(ج) موجز شهري متسلسل زمنيا عن الأحداث المتصلة بقضية فلسطين، استنادا إلى تقارير وسائط الإعلام وغيرها من المصادر؛

(د) تقارير عن الاجتماعات التي نظمت برعاية اللجنة؛

(هـ) نشرة خاصة بشأن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛

(و) تجميع سنوي للقرارات والمقررات والبيانات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بقضية فلسطين.

٦٧ - وأعربت اللجنة عن رغبتها في أن تواصل الشعبة العمل في مشروع دراسة عن المستوطنات الإسرائيلية وعن تحديث مذكراتها الإعلامية.

٧ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٦٨ - واصلت شعبة حقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع الدوائر التقنية ذات الصلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، تطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، بناء على تكليف من الجمعية العامة في عام ١٩٩١. وتضمن هذا مواصلة تحديث مكونات أجهزتها وبرامجياتها ومسح وإدخال عدة مئات من الوثائق القديمة والجديدة في النظام، وتحسين قاعدة البيانات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية، وتحسين مراقبة النوعية ومواصلة تطوير وتحسين الاتصال بموقعي نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL)، وقضية فلسطين (Question of Palastine) على الإنترنت.

٦٩ - ونسق موظفو الشعبة التحويل الإلكتروني لسجلات لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين وأشرفوا عليه، استجابة لتكليف الجمعية العامة في قرارها ١٢٩/٥١ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق بإعادة توزيع الأموال المتأتية من الوفورات

المتحققة من تنفيذ برنامج عمل اللجنة. وتم التوسع في تحويل تلك السجلات كيما يشمل وثائق إضافية ذات صلة.

٨ - برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية

٧٠ - اشترك اثنان من موظفي وزارة التخطيط والتعاون الدولي التابعة للسلطة الفلسطينية في برنامج تدريبي نظمته الشعبة في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، اقترن بانعقاد دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين. واطلع الموظفان على مختلف جوانب عمل الأمانة العامة والأجهزة الأخرى. وتضمن البرنامج، في جملة أمور، حضور جلسات الإحاطة والاجتماعات المختلفة التي عقدتها اللجان والهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة واجتماعات ممثلي الوفود لدى الجمعية العامة وأفراد من موظفي البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، كما أجرى المتدربان أبحاثا بشأن مواضيع محددة تحظى باهتمامهما.

٩ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٧١ - أقيم الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بمقر الأمم المتحدة وفي مكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا. وفي مناسبة الاحتفال باليوم في المقر، فإنه بالإضافة إلى الاجتماع الرسمي للجنة والأنشطة الأخرى، أقامت البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، برعاية اللجنة، معرضا في المقر بعنوان" بيت لحم ٢٠٠٠". وقد لاحظت اللجنة مع التقدير أنه قد جرى الاحتفال أيضا باليوم الدولي في مدن عديدة أخرى في جميع أنحاء العالم. وترد تفاصيل الاحتفال في النشرة الخاصة التي أصدرتها الشعبة.

٧٢ - وقررت اللجنة، لدى اعتمادها برنامج عملها، تنظيم أنشطة مماثلة احتفالا بمناسبة هذا اليوم في عام ١٩٩٩.

جيم - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧/٥٣

٧٣ - عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧/٥٣ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ واستجابة للتأييد الساحق الذي حظي به القرار في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية، أولت اللجنة، طيلة العام، أهمية قصوى لضرورة دعم وتعزيز مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ للسلطة الفلسطينية. وكرست جزءا كبيرا من برنامج أنشطتها لتلك المسألة.

٧٤ - وفي رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام، بين رئيس اللجنة الإجراءات التي اتخذتها اللجنة بخصوص مشروع بيت لحم ٢٠٠٠، ومنها عقد المؤتمر الدولي لبيت لحم ٢٠٠٠ في روما؛ والترويج لمشروع بيت لحم ٢٠٠٠ في اجتماعات أخرى نظمت برعاية اللجنة؛ والترويج للمشروع في اجتماعات عقدت مع مثلي منظمات حكومية دولية، هي الاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية؛ ودور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي واليونسكو في تقديم المساعدة المتصلة

بالمشروع؛ وإعداد معرض فلسطين الذي تضمن أعمالا فنية وصورا من بيت لحم وعرضه في مقر الأمم المتحدة وروما ووينده وك؛ ونشر مذكرة معلومات أساسية بالتعاون مع السلطة الفلسطينية بعنوان "الأمم المتحدة وبيت لحم ٢٠٠٠" (A/54/416).

الفصل السادس - الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام عملا بقرار الجمعية العامة ٤١/٥٣

٧٥ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٤١/٥٣ المؤرخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، واصلت إدارة شؤون الإعلام برنامجها الإعلامي الخاص عن قضية فلسطين، الذي كان من أبرز عناصره عقد لقاء دولي حول موضوع "مستقبل السلام" وتنظيم برنامج تدريبي للمذيعين والصحفيين الفلسطينيين.

٧٦ - وعقدت الإدارة، بالتعاون مع حكومة إسبانيا، لقاء دوليا في مدريد يومي ٢٣ و ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٩. وكان المشاركون في اللقاء يتألفون من مسؤولين ومحللين مرموقين من السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وبلدان مجاورة وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن البلد المضيف. وبعد أن أدلى هؤلاء ببياناتهم جرى تبادل للآراء مع المشاركين من الجمهور، الذين كانوا يتألفون من ممثلي مؤسسات إعلامية كبرى من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن السلطة الفلسطينية وإسرائيل. كما حضر اللقاء ممثلو عدد كبير من وسائل الإعلام في البلد المضيف.

٧٧ - وفي الفترة من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، نظمت الإدارة برنامجا تدريبيا في المقر لتسعة من المذيعين والصحفيين الفلسطينيين لتعزيز قدرتهم الفنية كإعلاميين. وفي الفترة من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، نظمت الإدارة برنامجا تدريبيا لسبعة مذيعين وصحفيين فلسطينيين آخرين. وضمّنت الإدارة في تخطيط البرنامج، كعهدها منذ بدايته في عام ١٩٩٥، عناصر مثل تنظيم حلقتي عمل إحداهما في كلية الشؤون الدولية والشؤون العامة بجامعة كولومبيا بنيويورك والأخرى في شبكة الأخبار الكبلية "سي إن إن CNN" في أتلانتا، فضلا عن عقد جلسات إحاطة إعلامية في منظمات دولية وفي مؤسسات تابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في واشنطن العاصمة.

٧٨ - ووفرت الإدارة تغطية صحفية بالإنكليزية والفرنسية لجميع الاجتماعات التي عقدت في مقر الأمم المتحدة، بما في ذلك اجتماعات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. كما جرى توفير تغطية بالإنكليزية والفرنسية للمؤتمرات والاجتماعات التي عقدت برعاية اللجنة في روما ووينده وك والقاهرة. وصدرت نشرات صحفية عن نصوص البيانات التي أدلى بها الأمين العام.

٧٩ - وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ إلى تموز/يوليه ١٩٩٩، وزعت وحدة النشر والاتصالات التابعة للإدارة، جريا على الأسلوب المتبع، ٥٢٩ ١ نسخة مطبوعة من الوثائق المتعلقة بقضية فلسطين، كما بثت عبر البريد الالكتروني ٤٣ عنوانا لوثائق ذات صلة بقضية فلسطين.

٨٠ - وردت وحدة الاستفسارات العامة التابعة للإدارة على ٣٣ سؤالا من الجمهور عن قضية فلسطين.

٨١ - وواصل المنشور الفصلي "وقائع الأمم المتحدة" تغطيته للمسائل المتعلقة بقضية فلسطين في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ إلى تموز/يوليه ١٩٩٩. ومن المقالات التي تضمنها هذا المنشور مقالة تتناول إنشاء هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين قبل خمسين عاما، وأخرى تغطي اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. كما جرت تغطية مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ احتفالا بالألفية الجديدة في بيت لحم. وتضمن المنشور في عدده الأول لعام ١٩٩٩ سردا شخصيا للأيام الأولى لهيئة مراقبة الهدنة قدمه أحد موظفيها الأصليين المحليين. وقدمت "وقائع الأمم المتحدة" تغطية منتظمة لعمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط.

٨٢ - ووفرت دائرة الإذاعة والأنباء المركزية التابعة للإدارة تغطية موسعة لجميع جوانب قضية فلسطين والمسائل المتصلة بها في نشرات إخبارية يومية وبرامج إذاعية عن الأحداث الجارية بلغات مختلفة معدة للبث في المنطقة وجميع أنحاء العالم. وأجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقابلات عديدة باللغة العربية مع ممثلين وصحفيين فلسطينيين مثل نائب وزير الصحة في السلطة الفلسطينية، ونائب مراقب بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة والصحفيين الذين حضروا البرنامج التدريبي الذي نظمته إدارة شؤون الإعلام للمذيعين والصحفيين الفلسطينيين في عام ١٩٩٨. ومن المواضيع التي جرت تغطيتها في النشرات الإخبارية ومجلات الأحداث الجارية: قضية فلسطين أثناء الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة؛ واليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛ ولجنة السكان والتنمية والحالة الصحية في فلسطين؛ والحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ والحالة الراهنة لعملية السلام وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف؛ وفريق الخبراء المعني بالانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقية جنيف الرابعة؛ واحتفال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالذكرى السنوية العشرين لبدء مساعدته للشعب الفلسطيني. وإلى جانب اللقطات الوجيزة في الأخبار ومجلات الأحداث الجارية، أنتجت الدائرة أيضا ١٢ مجلة وبرنامج تحقيقات مكرسة بالكامل لقضية فلسطين، من بينها أربع حلقات مسلسلة باللغة العربية بعنوان "المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الشعب الفلسطيني".

٨٣ - وتعاونت الإدارة مع شعبة حقوق الفلسطينيين في الترويج لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني عبر وسائل الإعلام وقدمت المساعدة في تنظيم معرض خاص بمناسبة الاحتفال بهذا اليوم عنوانه "بيت لحم ٢٠٠٠". وأتاح الاحتفال باليوم فرصا خاصة للتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية في تنظيم مناسبات وبرامج مشتركة لتوجيه الانتباه إلى قضية حقوق الفلسطينيين. وكانت تغطية وسائل الإعلام المطبوعة والالكترونية لتلك المسألة في معظم البلدان المعنية تغطية واسعة النطاق. فقد كان هذا اليوم محل تركيز رئيسي من جانب الشبكة العالمية للمراكز والدوائر الإعلامية للأمم المتحدة. ونظمت مناسبات خاصة بمعرفة دائرة الأمم المتحدة للإعلام في بيروت، ومراكز الأمم المتحدة للإعلام في إسلام أباد وبريتوريا وبوغوتا وتونس العاصمة ودكّا وصنعاء والقاهرة ولاغوس ولشبونة ومكسيكو وموسكو ونيودلهي وهراري وأوروغواي. وشملت تلك الأنشطة جلسات إحاطة بالمعلومات وحملات إعلامية ومؤتمرات صحفية ومقابلات ومحاضرات وحلقات دراسية وبرامج تليفزيونية وحفلات موسيقية. ونظم مركز الأمم المتحدة للإعلام في أواغادوغو، بالاشتراك مع وزارة خارجية بوركينا فاصو وجامعة أواغادوغو، محاضرة لجمهور يتألف من ٧٠٠ شخص. ووضع مركز الأمم المتحدة للإعلام في موسكو ترتيبات لاجتماع مائدة

مستديرة بشأن فلسطين، اشتركت في رعايته جامعة الدول العربية. وتضمن الاحتفال الذي نظمه مركز الأمم المتحدة للإعلام في بريتوريا بالاشتراك مع حكومة جنوب أفريقيا إلقاء الخطب والقصائد الشعرية والعروض الموسيقية والرقصات. وفي الحفل الموسيقي من أجل فلسطين الذي نظمه مركز الأمم المتحدة للإعلام في هراري، واشتركت في رعايته لجنة التضامن بين زمبابوي وفلسطين، وأهدى الموسيقيون الزمبابويون معزوفات موسيقية للشعب الفلسطيني. كما واصلت المراكز والدوائر الإعلامية طيلة الفترة المشمولة بالتقرير نشر معلومات عن قضية فلسطين وتنظيم أنشطة خاصة للتوعية تتصل بتلك القضية. فقد أجرى مركز الإعلام في هراري، بالاشتراك مع جامعة زمبابوي، ترتيبات لدورة نموذجية استثنائية للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين. وقد حضر هذه الدورة، التي أعلن عنها مقدما على نطاق واسع، ٦٠٠ شخص، منهم مسؤولون حكوميون ودبلوماسيون كبار. واستضاف مركز الأمم المتحدة للإعلام في أثينا ندوة خاصة حول الموضوع. وقدم عدد من المراكز معلومات ودعما سوقيا للمسؤولين الزائرين، وللمؤتمرات والحلقات الدراسية المتعلقة بقضية فلسطين. فقد قدم مركز روما دعمه للمؤتمر الدولي لبيت لحم ٢٠٠٠. وساعد مركز ويندهوك في تنظيم تغطية إعلامية موسعة لاجتماع الأمم المتحدة الأفريقي لنصرة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وقدم مركز مدريد المساعدة في تنظيم اللقاء الدولي للصحفيين بشأن قضية فلسطين والدعاية له؛ وساعد مركز الإعلام في ريو دي جانيرو في اختيار متكلم للمناسبة ذاتها. وقدم مركز القاهرة الدعم لأعضاء اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. ونسق مركز الأمم المتحدة للإعلام في واشنطن اجتماعات السيد غارخان، منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، مع مسؤولي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل السابع - استنتاجات اللجنة وتوصياتها

٨٤ - تنص الجمعية العامة، في قرارها ١٨١ (د - ٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، على قيام دولتين مستقلتين عربية ويهودية في فلسطين. بيد أن الشعب الفلسطيني، بعد أكثر من خمسة عقود من المعاناة والحرمان وفي الوقت الذي يتأهب فيه العالم لاستقبال الألفية الجديدة، لم يشهد حتى الآن تنفيذ هذا النص وتحقيق أمانيه في تقرير المصير وإقامة الدولة. واليوم ورغم التقدم الكبير الذي أحرز مؤخرا في عملية السلام، لا يزال الشعب الفلسطيني يرزح تحت نير الاحتلال الثقيل. فهناك الملايين من اللاجئين الفلسطينيين يواصلون العيش في ظروف كئيبة وقاسية في مخيمات اللاجئين. ولم يتم حتى الآن التوصل إلى حل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين يتفق وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. كما يجبر الفلسطينيون الذين يرزحون تحت الاحتلال على مكابدة الانتهاك اليومي لحقوقهم من جانب السلطة القائمة بالاحتلال وعلى مجاهدة عدوانية المستوطنين. واليوم، تشكل الأراضي الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية مجموعة كبيرة جدا من الجيوب المتقطعة الأوصال المحاطة بشبكة كثيفة من المستوطنات، الأمر الذي يقيد حرية التنقل للفلسطينيين ويؤثر تأثيرا بالغا على سبل كسبهم لأرزاقهم. ولقد كان لذلك، مع مضي السنين، أثر مدمر على الاقتصاد الفلسطيني ومن المحتمل أن يؤثر على استدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الجهود الرامية إلى بناء الدولة.

٨٥ - وواصلت اللجنة، خلال العام، إعادة تأكيد تأييدها الشديد لمفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، وأهابت بالمجتمع الدولي أن يساعد الطرفين على إعادة بناء الثقة والطمأنينة اللازمتين للمضي بعملية السلام قدما نحو مفاوضات الوضع النهائي. ورحبت اللجنة، في هذا الصدد، باستئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بشأن مسائل الوضع النهائي، وأعربت عن أملها في أن تجري تلك المفاوضات وفق الجدول الزمني المتفق عليه في مذكرة شرم الشيخ الموقعة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وأثلج صدر اللجنة تعهد الطرفين بإبرام اتفاق إطاري في غضون خمسة أشهر من استئناف مفاوضات الوضع النهائي وإبرام اتفاق شامل بشأن جميع مسائل الوضع النهائي في غضون عام واحد. وتود اللجنة، في هذا الصدد، أن تؤكد أن توافقا دوليا قويا في الآراء قد ظهر حول ضرورة التوصل إلى تسوية نهائية في عام ٢٠٠٠. كما أكدت اللجنة أن على المجتمع الدولي، وبخاصة راعيي عملية السلام، في هذا المنعطف الحاسم، ألا يدخر وسعا في سبيل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، وإحلال السلام والاستقرار في المنطقة كلها.

٨٦ - ومما يفزع اللجنة، أنه بينما شرع الطرفان في المرحلة الحساسة لمفاوضات الوضع النهائي، لا تزال الحالة على الساحة تبعث على الاستياء. ورغم بعض التقدم الذي أحرز في عملية التفاوض، فإن احتلال مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية، والتصميم الذي تخلق به السلطة القائمة بالاحتلال "حقائق أمر واقع" وتنتهك حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، تُعرض للخطر على نحو بالغ مفاوضات السلام وتحكم على الأمر قبل التحقق من نتائج هذه المفاوضات. ولذلك، من الأهمية الفائقة أن يبذل المجتمع الدولي، بما في ذلك الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، كل ما في وسعه من جهود لحماية الشعب الفلسطيني إلى أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي وتنفيذه تنفيذا كاملا.

٨٧ - وبالنظر إلى ما سبق، تعيد اللجنة تأكيد المسؤولية الدائمة التي على عاتق الأمم للأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين إلى أن يتم التوصل إلى تسوية مرضية، تستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والشرعية الدولية، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف إعمالا كاملا. وبدخول الطرفين في المرحلة الحساسة لمفاوضات الوضع النهائي، يصبح الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة أكثر أهمية. وتؤكد اللجنة مجددا أن مشاركة الأمم المتحدة في عملية السلام، بوصفها راعية للشرعية الدولية، وفي حشد وتقديم المساعدة الدولية لأغراض التنمية، تعتبر مسألة أساسية لتوصل جهود السلام إلى نتائج موفقة. وتتعهد اللجنة، بوصفها جهاز الجمعية العامة المنشئ لمعالجة قضية فلسطين، بمواصلة عملها بهدف تعبئة المجتمع الدولي ككل، على الصعد الحكومية والحكومية الدولية غير الحكومية، لدعم التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٨٨ - وترى اللجنة أن التعديلات التي أدخلت خلال السنة الماضية على برنامج الاجتماعات المنعقدة في مختلف المناطق، وعلى تعاونها مع مجتمع المنظمات غير الحكومية زادت من فعالية البرنامج وتركيزه. وعلاوة على ذلك، اضطلعت اللجنة بدور مفيد في زيادة الوعي الدولي بقضية فلسطين وفي تحقيق اعتراف أوسع بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وستواصل اللجنة استعراض وتقييم ذلك البرنامج بهدف جعله أكثر فعالية واستجابة للحالة الآخذة في التطور على الساحة وفي عملية السلام. وفي هذا الصدد، تعتزم اللجنة التركيز في برنامج اجتماعاتها للسنة المقبلة، على حقوق الشعب الفلسطيني

غير القابلة للتصرف، وقضايا بناء الدولة والمؤسسات الفلسطينية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والوضع النهائي.

٨٩ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٥٣/٢٧، ركزت اللجنة في برنامج أنشطتها، خلال السنة، على دعم مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ الذي ترعاه السلطة الفلسطينية والترويج له. وتعتزم اللجنة مواصلة هذا النشاط الهام من أجل كفالة دعم دولي واسع للمشروع، فضلا عن المشاركة الدولية النشطة في احتفالات الألفية التي ستنظم في بيت لحم.

٩٠ - وتؤكد اللجنة على المساهمة الأساسية لشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة لدعم أهداف اللجنة وتطلب إليها مواصلة برنامجها للمنشورات والأنشطة الأخرى، بما في ذلك إكمال عملها المتعلق بمجموعة نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وبمشروع تحديث سجلات لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين. وتعتبر اللجنة أيضا أن البرنامج التدريبي السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية قد أثبت جدواه وتطلب مواصلته.

٩١ - وترى اللجنة أن البرنامج الإعلامي المتعلق بالقضية الفلسطينية التابع لإدارة شؤون الإعلام قد ظل يمثل أداة عامة في إطلاع وسائط الإعلام والرأي العام على المسائل المتعلقة بقضية فلسطين. وتطلب مواصلته، مع توخي ما قد يلزم من مرونة نتيجة للتطورات التي تمس قضية فلسطين. وترغب اللجنة في أن تكرر طلباتها السابقة بأن تقوم إدارة شؤون الإعلام، على سبيل الأولوية، بتحديث معرض للصور الفوتوغرافية الدائم بشأن قضية فلسطين لمشاهدة الجمهور له في المقر، وتحديث منشوراتها المتعلقة بمختلف جوانب قضية فلسطين وإعداد مواد إعلامية مسموعة ومرئية وغيرها لاستخدامها من قبل الجمهور العام.

٩٢ - وسعيا منها إلى المساهمة في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، تدعو اللجنة الدول الأعضاء كافة إلى الانضمام إلى هذا المسعى وتدعو الجمعية العامة مجددا إلى الاعتراف بأهمية دورها وإعادة تأكيد ولايتها بتقديم دعم كبير.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35).

(٢) المرجع نفسه، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/32/35)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/33/35)؛ والمرجع نفسه، الدورة الرابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/34/35 و Corr.1). والمرجع نفسه، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/35/35)؛ والمرجع نفسه، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/36/35)؛ والمرجع نفسه، الدورة السابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/37/35 و Corr.1)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/38/35)؛ والمرجع نفسه، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/39/35)؛ والمرجع نفسه، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣٥

الحواشي (تابع)

(A/40/35)؛ **والمرجع نفسه، الدورة الحادية والأربعون، الملحق رقم ٣٥** (A/41/35)؛ **والمرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٥** (A/42/35)؛ **والمرجع نفسه، الدورة الثالثة والأربعون، الملحق رقم ٣٥** (A/43/35)؛ **والمرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥** (A/44/35)؛ **والمرجع نفسه، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٣٥** (A/45/35)؛ **والمرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٥** (A/46/35)؛ **والمرجع نفسه، الدورة السابعة والأربعون، الملحق ٣٥** (A/47/35)؛ **والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٥** (A/48/35)؛ **والمرجع نفسه، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥** (A/49/35)؛ **والمرجع نفسه، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣٥** (A/50/35)؛ **والمرجع نفسه، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٣٥** (A/51/35)؛ **الملحق نفسه، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣٥** (A/52/35)؛ **والمرجع نفسه، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٣٥** (A/53/35).

(٣) **الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، رقم ٩٧٣.**

(٤) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٣٥،** (A/53/35) **الفصل السابع.**

(٥) **عملا بقرار الجمعية العامة ١/٤٧ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، لم تشارك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أعمال اللجنة.**

(٦) A/AC.183/1999/CRP.1.

(٧) **كان المراقبون في اجتماعات اللجنة يمثلون ما يلي: الأردن وإكوادور والإمارات العربية المتحدة وبلغاريا وبنغلاديش والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وسري لانكا والصين والعراق وفييت نام وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا والنيجر ونيكارغوا وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وفلسطين.**

- - - - -